شركة التنمية النفطية (ش.م.ك)
Oil Development Company (K.S.C.)
إحدى شركات مؤسسة البترول الكويتية
A Subsidiary of Kuwait Petroleum Corporation

ملخص ما نشر في الصحف المحلية ليوم (الثلاثاء) الموافق ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨
جريدة (الجريدة) – صفحة (٢٦) – العدد (٤٨٦)

الجريدة

معرفي لـ الجريدة: الكويت ستواجه مأزقاً ما لم تقنّن استهلاك الكهرباء وقد تحتاج إلى بناء مصفاة خامسة وسادسة

كل مواطن ومقيم يحرق 10 أطنان من النفط سنوياً منها 67% للكهرباء فقط!

أكد موسى معرفي في لقاء مع «الجريدة»، أن من أسباب عدم الوصول إلى إنتاج أربعة ملايين برميل يومياً هو توقف مشروع حقول الشمال، بالإضافة إلى أن أداء القطاع النفطي خلال السنوات الماضية لم يكن بالمستوى المطلوب، موضحاً أن اللوائح المالية والإدارية للتنفيذ يجب إعادة النظر فيها من جديد.

استذكر عضو المجلس الاعلى للبترول موسى معرفي الاختلاف بين الامس واليوم في القطاع النفطي، قائلا ان الادارة كانت اجنبية قبل ان تأمم الدولة القطاع النفطي، فهناك الانكليز والاميركان، حيث كانت في تلك الفترة الظروف صعبة للغاية بعكس الوقت الحالي سواء طرق الوصول الى العمل او بيئة العمل نفسها.

واضاف «عندما بدأنا تشغيل مصفاة الشعيبة التي تعد مدرسة لصناعة تكرير النفط، حيث من يعمل فيها يتعلم الكثير، فهي تعد جامعة تخرج فيها اغلب قياديي القطاع النفطي، كانت ساعات العمل طويلة، بالاضافة الى توقف المصفاة بين فترة واخرى»، مضيفا «ان هذا التوقف كان فرصة لممارسة هوايتي بحب الاطلاع والتعرف على اسباب تعطل الآلة، حيث كان اغلب العاملين يحرصون على المعرفة ويبتعدون عن التذمر او المطالبة بزيادة رواتبهم، او الاستياء، وهو عكس ما نسمعه في الوقت الحالي، إذ وصل الامر ببعض العاملين إلى ترك عمله قبل ان يسلّمه الى من يأتي بعده»، مؤكدا ان «الجدية في العمل حاليا مفقودة ولا يوجد دافع ذاتي إلى التعلم».

وفي ما يتعلق بإغلاق مصفاة الشعيبة، قال معرفي «هذه الفكرة طُرحت عندما قُدّم مشروع المصفاة الرابعة، وكان اغلاق الشعيبة مشروطا بإتمام المصفاة الرابعة، حيث قيل حينئذ إن الشعيبة اصبحت قديمة، وانها بدأت عام 1968 ومعداتها متهالكة وتحدث العمر الافتراضي، وكان القرار مبدئيا هو اغلاقها في تلك الفترة».

واضاف «في الاجتماعات الاخيرة للمجلس الاعلى للبترول، طُلب اعادة النظر في اغلاق المصفاة، وانه لا يوجد الى الان قرار نهائي اتُّخذ بهذا الشأن من قبل المجلس الاعلى للبترول»، مشيرا إلى أنه لا يحبذ اغلاق مصفاة الشعيبة «القديمة»، حيث جُدّدت خلال السنوات السابقة، بالاضافة الى انه لا يوجد عمر افتراضي لاي مصفاة، لان هناك مصافي تعمل لاكثر من 100 عام.

واضاف انه طلب من «البترول الوطنية» تقديم دراسة تفصيلية عن الجدوى الاقتصادية والفنية لإغلاق مصفاة الشعيبة الى المجلس الاعلى للبترول، وهو ما لم يحصل ومازال الموضوع قيد الدراسة.

وعن حاجة الكويت إلى انشاء المصفاة الرابعة، قال معرفي ان «ما يتم حرقه كوقود لمحطات توليد الكهرباء هو الغاز المصاحب، ومن زيت الوقود وهو لا يكفي، ومن ثم النفط الخام الكويتي، واشار الى أن زيت الوقود والنفط الخام يحتويان على نسبة عالية من الكبريت تصل الى اكثر من 4 في المئة، وهي تعد مصدر تلوث للبيئة، والكويت ليست لديها كميات كبيرة من الغاز فهي تحتاج الى انتاج وقود خال من الكبريت، ومن هنا جاءت فكرة انشاء المصفاة الرابعة لانتاج زيت الوقود الخالي من الكبريت».

واشار الى ان المصفاة الرابعة «ستعوضنا عن حرق النفط الخام وزيت الوقود العالي الكبريت، لكنها لن تعوض زيادة الطلب للكهرباء بسبب التوسع العمراني، حيث ان الكويت ستواجه مأزقا وقد تحتاج الى بناء مصفاة خامسة او سادسة ما لم يتم تقنين استهلاك الكهرباء في الكويت».

وعرض معرفي بعض الارقام الخطيرة بتكاليف الوقود المحروق، قائلا «تصل تكلفة الوقود الخاص لمحطات الكهرباء الى 3.5 مليارات دينار سنويا، إذ انه في اليوم الواحد يتم حرق 320 الف برميل «نفط مكافئ»، مضيفا انه لو تم ضرب الرقم الاخير على ايام السنة بمتوسط سعر النفط الخام 100 دولار، نجد الناتج 3.5 مليارات دينار سنويا.

مشكلتنا في الكويت أن الكل أصبح خبيراً في مجال النفط والاقتصاد

وقال ان الكويت تنتج الآن 10 آلاف ميغاواط من محطات الكهرباء، وبحسب الخطط التوسعية العمرانية في الكويت اظهرت دراسة جديدة انه في عام 2030 تحتاج الكويت الى توليد 30 الف ميغاواط، وهذا يتطلب وجود محطات عديدة للكهرباء، مؤكدا اننا نحتاج الى 3 اضعاف من الوقود وسيكلف الكويت 11 مليار دينار سنويا، وهو ما يعد الاعلى في معدلات استهلاك الفرد للوقود في العالم.

واوضح انه حسب احصائيات البنك الدولي فان اكثر استهلاك للوقود في العالم هو قطر ومن ثم الكويت، حيث ان الفرد والمقيم يحرق 10 أطنان من النفط في السنة منها 67 في المئة للكهرباء فقط.

وقال معرفي مستغربا ان «تكلفة انتاج الوحدة الكهربائية 40 فلسا، في حين ان الحكومة تبيع الكهرباء بقيمة فلسين للمنازل، وللاسف هذه المبالغ لا تُحصّل بشكل منتظم»، مشيرا إلى ان الكويت لا يمكنها ان تستمر في هذه السياسة وحان الوقت للتفكير بخطة استراتيجية، وعليها ان تتجه الى الطاقة الشمسية او النووية، مشيرا الى ان استمرار الوضع بالنسبة لاستهلاك الكهرباء ينبئ بحالة خطيرة سنواجهها، حيث ان نصف انتاج الكويت من النفط سيضيع سدى في توليد الكهرباء.

وذكر معرفي ان الخطة الاستراتيجية للقطاع النفطي زاخرة بالكثير من المشاريع الحيوية، وان من بين المواضيع المطروحة في الاستراتيجية زيادة الطاقة الانتاجية 2.7 مليون ب/ي الى 4 ملايين ب/ي، حيث كان من المفترض ان يصل الانتاج عام 2005 الى 3 ملايين ب/ي وفي عام 2010 الى 3.5 ملايين ب/ي، لكننا في عام 2008 لم نصل الى هذه الارقام، موضحا ان هناك تحديثا للاستراتيجية من قبل مؤسسة البترول الكويتية لسنة 2030، كما ان هناك توسعا لايجاد اسواق للنفط الكويتي من خلال مشاريع مشتركة في دول مختلفة، بالاضافة الى اعادة النظر في مصفاة روتردام وايجاد بدائل عن بيعها.

وعن تحقيق الـ4 ملايين برميل يوميا، قال معرفي ان «احد اسباب عدم تحقيقها هو توقف مشروع الشمال، اما الامر الآخر فإن اداء القطاع النفطي خلال السنوات الماضية لم يكن بالمستوى المطلوب، حيث عملت الاستراتيجية ورصدت لها الميزانيات، ومن خلال متابعتنا للاستراتيجية وقياس اداء القطاع النفطي مع اداء الشركات الوطنية في دول الخليج والشركات العالمية، جاءت النتيجة ان الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية كانت تحقق 40 في المئة من تنفيذ مشاريعها، بمعنى ان هناك 60 في المئة تأخير في مشاريعها، بينما ترى ان الشركات الاخرى في دول الخليج تحقق معدلا أكثر من مؤسسة البترول والشركات العالمية تحقق ميزانياتها كاملة وللاسف انجازنا 40 في المئة».

وعن اسباب التراجع، قال «طالبنا بدراسة هذا الخلل واكتشفنا ان اللوائح المالية والادارية لتنفيذ المشاريع يجب اعادة النظر فيها».

وفي ما يتعلق بمشروع الوقود البيئي قال انه مهم جداً، وهناك قوانين ولوائح تغيرت لاسيما في اوروبا واميركا، حيث تنص هذه القوانين على مواصفات بيئية ونفط الكويت يحتوي على نسبة عالية من الكبريت، وهذا المشروع متخصص بانتاج وقود صديق للبيئة لتصديره حسب اللوائح، واذا لم نسعَ إلى هذا المشروع فلن نستطيع ان نسوّق منتجاتنا النفطية لاحقا، وعلينا تغيير نمط الانتاج في مصافي الكويت».

وعن الحوادث في المصافي، قال «بيئة العمل في المصافي بحد ذاتها خطيرة، فهناك مثلث للحريق يتكون من الوقود والاوكسجين وأي مصدر حراري، واذا اجتمعت العناصر الثلاثة يحصل حريق ويخلف اضرارا مادية او بشرية، وهناك برامج صيانة، بالاضافة الى برامج تدريبية في مجال الصحة والسلامة والامن الصناعي لتلافي هذه الحوادث، لكن لا يمكن تفادي الحوادث بحكم البيئة الخطيرة وهي واردة في اي وقت، وكانت في السابق تحصل ويتم تلافيها والسيطرة عليها، لكن ما نراه الان في التعاطي مع هذه الحوادث هو اعتماد العاملين التهويل بما يحصل في عملهم وإيصال المعلومات الى وسائل الاعلام».

الخطة الاستراتيجية للقطاع النفطي زاخرة بالكثير من المشاريع الحيوية

واشار معرفي إلى انه من اهم مشاكلنا في الكويت ان الكويتي عندما يجلس في الديوانية فهو خبير في مجال النفط والاقتصاد والشؤون العسكرية والامور الحالية وغيرها، فهو «يتاع كله»، وكل واحد يدلي بدلوه، في حين انه من المهم ان نترك الامور لاصحاب الاختصاص ونحترم مهنيتهم من دون تدخل.

واضاف ان العمل في القطاع النفطي يحتاج الى كفاءة علمية وخبرة عملية عالية، بالاضافة الى المثابرة والاخلاق في العمل. وهناك نظم ولوائح جيدة لمكافأة الموظف الكفء، لكن للاسف الشديد نرى ان التدخلات السياسية من قبل بعض اعضاء مجلس الامة قد زادت في الاونة الاخيرة، مما انعكس على احباط العاملين وعدم تقديرهم والطعن في ذممهم، وهو ما نخشى ان يؤدي الى انحدار الاداء نتيجة هذه التدخلات التي ستؤدي الى الاحباط.